

# تدويل مكانة الأقلية العربية الفلسطينية في إسرائيل: من السياسة الداخلية إلى السياسة الخارجية

أمير فاخوري / محمد خلايلة

## الملخص

إنّ تدويل مكانة الأقلية العربية الفلسطينية في إسرائيل هي مسألة قضائية، ولكنها في الجوهر مسألة سياسية تتعلق بالهوية الدستورية للدولة، وعلاقة المجموعة نفسها بالمشروع الوطني الفلسطيني. وعلاوة على ذلك، ترتبط بمسألة دوائر الشرعية السياسية في إسرائيل والأدوات المتاحة لإحداث التغيير والتأثير السياسي. في هذه الورقة، سنقوم بوصف وتحليل هذه القضايا من وجهة نظر سياسية، مع الأخذ بعين الاعتبار المواقف ووجهات النظر للأعبين الفاعلين في الحقل.

## تدويل مكانة الأقلية العربية الفلسطينية في إسرائيل

يقدم القسم الأول في هذا الملف إطاراً توضيحياً لقضية العمل الدولي، ويشير إلى الأسئلة الأساسية التي تقع في صلب هذا الموضوع، ويحاول إعطاء إجابات حولها. في القسم الثاني، سنقوم بتفكيك المبنى والمنطق المؤسسي القائم في إسرائيل، مع التركيز على دوائر الشرعية التي يجري من خلالها تسيير العلاقة بين المواطن أو المجموعات المختلفة، والحقوق المترتبة على ذلك وكيفية ارتباط ذلك بتدويل مكانة الأقلية العربية الفلسطينية في إسرائيل. يعرض القسم الثالث أمثلة واقعية لأنماط

العمل الدولي، ويتطرق إلى اللاعبين المركزيين في هذا الحقل. يتناول القسم الرابع القانون الدولي وموقف إسرائيل في هذا الشأن. كذلك يتضمن القسم الخامس والأخير نقاشاً وملخصاً وتوصيات عملية في هذا الصدد.

## القسم الأول: تأطير الموضوع

مسألة تدويل قضية الأقلية العربية الفلسطينية في إسرائيل والعلاقة بينها وبين المجتمع الدولي ليست بجديدة، ولكنها عادت لتظهر من جديد ويزخم أكبر، ولا سيما بعد تشكيل القائمة المشتركة في العام 2015، والمصادقة على قانون القومية في العام 2018 كقانون أساس يحظى بمكانة دستورية. تتأول قضية التدويل يستلزم طرح مجموعة من الأسئلة المركزية، إضافة إلى تناول بعض النظريات التي تتعلق بإحداث التغيير والتي تحتوي على تشخيص للأدوات المتاحة أمام الأقلية العربية الفلسطينية من أجل تحقيق الأهداف السياسية المرجوة والغايات المنشودة. النقاش حول السؤال كيف بالإمكان تحقيق الغايات والأهداف السياسية وإحقاق العدل والمساواة داخل إسرائيل هو نقاش قديم وملازم للتطور السياسي للفلسطينيين في إسرائيل. بقيت أمام الفلسطينيين في إسرائيل خيارات محصورة للنضال السياسي بعد أن جرى إلغاء خيار الكفاح المسلح - العسكري على المستويين الأخلاقي والإستراتيجي، وجرى تبني إستراتيجية التمثيل السياسي البرلماني، والمرافعة القضائية، والنشاط الجماهيري والميداني خارج البرلمان، إضافة إلى العمل الدولي وتدويل قضية الفلسطينيين في إسرائيل أمام المجتمع الدولي والمؤسسات التي تُعنى بهذا الشأن. نقصد بالتدويل محاولة التأثير على اللاعبين الدوليين والمنظمات الدولية للتدخل في السياسة الداخلية الإسرائيلية بطرق سلمية ودبلوماسية، وغالباً لا تكون من خلال المرافعة القضائية والقانونية من أجل الدفاع عن حقوق الأقلية العربية الفلسطينية في إسرائيل. مجرد خروج ممثلين وناشطين من الأقلية العربية الفلسطينية نحو الخارج، أي من غمار السياسة الإسرائيلية الداخلية باتجاه السياسة الخارجية - العالمية، هو دليل قاطع على رغبة هذه الأقلية بتوسيع إطار النشاط السياسي والساحة السياسية الفاعلة فيها، وليس الجانب القضائي والقانوني الصرف؛ وذلك أنّ المطالبة بالحقوق الجماعية من خلال القانون الدولي ليست ممكنة إلا من خلال دعاوى قانونية داخلية لا دولية. التطرق إلى مسألة التدويل، في جانبها وبعدها السياسي، يتيح أماناً إمكانية خوض نقاش بشأن العلاقة بين المجموعة نفسها والمشروع الوطني الفلسطيني، ودوائر الشرعية في إسرائيل، وكذلك بشأن مباني القوى داخل الدولة، وبين الدولة والمجتمع الدولي. كما أنه يمكننا (ويلزمننا) التشديد على المنطق السياسي السائد والمسيطر داخل الساحة السياسية الدولية وداخل القانون الدولي.

## القسم الثاني: الأقلية العربية

### الفلسطينية في إسرائيل

سنركز في سردنا هذا على تعريف "لجنة أور"<sup>(1)</sup> في سبيل استعراض مميزات الأقلية العربية الفلسطينية في إسرائيل. هذا التعريف يحتوي على أربعة جوانب وأبعاد تميز هذه المجموعة: أقلية (على مستوى المواطنة)؛ أصلية؛ كانت أغلبية في السابق؛ تُعتبر جزءاً وطرفاً في الصراع المستعصي الدائر في المنطقة<sup>(2)</sup> (Intractable conflict).

### العرب الفلسطينيون كأقلية

أشارت لجنة أور في تقريرها بشأن العلاقات العربية اليهودية: "تسّم علاقات الأغلبية والأقلية بإشكاليات وتعقيدات في جميع الأماكن، وبخاصة داخل الدول التي تعرّف نفسها على نحو يتلاءم مع الهوية القومية لمجموعة الأغلبية" (لجنة أور، 2003، ص 7). بناء عليه، الرأي السائد ينظر إلى المواطنين العرب في إسرائيل على أنّهم يشكّلون أقلية. فضلاً عن هذا، هنالك آراء أخرى تحاول مجارة وتفنيد هذا الادعاء من اتجاهات مختلفة. من جهة، يرى دان شيفطان، وهو أبرز ممثلي اليمين وصاحب التوجهات الأمنية داخل الأكاديمية الإسرائيلية، أنّ "العلاقة الوثيقة بين الأقلية الفلسطينية في إسرائيل والمحيط العربي تنعكس أيضاً من خلال جوانب في غاية الأهمية. هذه الأقلية ترى أنّ ضعفها النسبي -مقارنةً بالأغلبية- يعكس مركباً واحداً فقط وليس حاسماً في إطار موازين القوى العام. هنالك توجهان آخران يصوغان الوعي في هذا المضمار: توجّه مرتبط بالحيّز والديمقرافيا، وتوجّه يتعلق بالمشور الزمني. كلا التوجهين يريان الأقلية على أنّها الطرف القوي<sup>(3)</sup>. على ذلك، الحديث يدور حول أقلية تعتبر نفسها أغلبية بفعل تأطيرها للصراع الدائر بشكل إقليمي لا محليّ. من جهة أخرى، يدعي ميرون بنبنيشتي، وإلى مدى بعيد أورن يفتاحتيل، أنّ "الخط الأخضر" ليس سوى وهم، ومن هنا بالإمكان القول إنّ العرب في

(1). تقرير لجنة أور: لجنة التحقيق الرسمية لفحص الصدام بين قوّات الأمن الإسرائيلية والمواطنين في إسرائيل في أحداث العام 2000. القدس: قرار رقم 2490، 2003. بالطبع هنالك العديد من المصادر المعرفية التي تتطرق إلى هذه المجموعة، ولكن نرى أنّ هنالك قيمة إضافية في هذا التقرير لكونه يحمل مكانة رسمية ونتائجاً للجنة تحقيق رسمية أقيمت بقرار حكوميّ. للتوسع بشأن تعريف العرب الفلسطينيين في إسرائيل، نوصي بقراءة ما يلي:

Yousef Jabareen, "The Arab-Palestinian Community in Israel: A Test Case for Collective Rights under International Law". *The George Washington International Law Review*, 47(3), 2015, pp. 449-480

(2). للاطلاع على تعريف "صراع مستعص" ، نوصي بالعودة إلى ما يلي:  
Danny Bar-Tal, "Sociopsychological Foundations of Intractable Conflicts". *American Behavioral Scientists*, 50(11), 2007, pp. 1430-1453.

(3). دان شيفطان، الفلسطينيون في إسرائيل: نضال الأقلية العربية في الدولة اليهودية. تل أبيب كنيروت زمورا بيتان للنشر، 2001.

إسرائيل ليسوا أقلية، ويجب أخذ سائر الفلسطينيين في الضمّة الغربيّة وقطاع غرّة بعين الاعتبار.<sup>(4)</sup> لكن، لا يتطاح عنزان في أنّ كلا الادّعاءين ليس بإمكانهما دحض الحقيقة الراهنة أنّ العرب هم أقلية داخل نظام المواطنة الإسرائيليّ.

## العرب كمجموعة أصلانية في مأزق (Trapped Minority)

جاء في تقرير لجنة أور:

"الأقلية العربيّة في إسرائيل هي مجموعة أصلانية [...] تنتمي هذه المجموعة بشكلٍ لا يقبل التّأويل إلى الأقلّيات الأصليّة وليس إلى الأقلّيات المهاجرة".

أورن يفتاحيل وداني رابينوفتش لا يكتفیان بتعريف الأقلية العربيّة كأقلية أصلانية أو أقلية وطن (homeland minority)، ويصفانها بأنّها أقلية في مأزق<sup>(5)</sup> (trapped minority). الأقلية التي في مأزق ليست أيّ أقلية أصلانية اعتيادية أخرى، وذلك نظراً لأنّها غير متواجدة كلّها في دولة وكيان سياسيّ واحد، بل هي موزّعة على أكثر من كيان سياسيّ على أقلّ تقدير (المصدر نفسه، 73).

الأقلية العربيّة الفلسطينية تحوّلت لتصبح مجموعة أقلية بعد أن كانت الأغلبية في الماضي نتيجة للحرب التي أدت -في ما أدت- إلى عمليّات تهجير وطرده منهجيّة، وبالتالي إلى تحويل مجموعة الأغلبية إلى أقلية. هذه الأقلية هي أحد الأطراف في الصراع المستعصي الدائر.

"الأقلية العربيّة في إسرائيل تنتمي من الناحية الوطنيّة والقوميّة إلى الشعب الفلسطينيّ وإلى الأمة العربيّة في حين أنّ دولة إسرائيل، وهم جزء من مواطنيها، موجودة في صراع مستمرّ مع الشعب الفلسطينيّ والدول العربيّة" (لجنة أور، 2003: ص 10). على الرغم من الإشكاليّة في التمييز بين "الأمة" و "الشعب" على المستوى المفاهيمي والاصطلاحيّ، سننطرق هنا إلى حقيقة كون المواطنين العرب في إسرائيل جزءاً ثانوياً أو فرعياً في الصراع المستعصي والمستمرّ بين دولة إسرائيل من جهة، والدول العربيّة المجاورة من جهة أخرى، وبخاصّة مع الحركة الوطنيّة الفلسطينيّة الممثّلة بمنظمة التحرير الفلسطينيّة وبالسلطة الوطنيّة التي تُعتبر صاحبة السيادة الجزئيّة والمبتورة في الضمّة الغربيّة وفي قطاع غرّة. من هنا، المركّبات الخمسة

(4). ميرون بنقبنستي، حلم التسيار الأبيض: سيرة ذاتية للصحوّة. تل أبيب: كيت للنشر، 2012، ص 174؛ أورن يفتاحيل، "أپارتهايد زاحف؟ النظام والحيز في إسرائيل/ فلسطين". *مرحاف تسبوري*، 13، 2017/2018، ص 169-139.

(5). Dan Rabinowitz, "The Palestinian Citizens of Israel: The Concept of Trapped Minority and the Discourse of Transnationalism in Anthropology". *Ethnic and Racial Studies*. 24(1), 2001, pp. 64-85.

المذكورة أعلاه تشكّل الجزء الأكبر في المعرفة المعيارية والثقافية والسياسية للعرب الفلسطينيين المواطنين في دولة إسرائيل، ولكونهم كذلك يصوغون الأجنحة والأدوات السياسية المتاحة أمامهم.

## القسم الثالث: الحدود الرمزية والاجتماعية ودوائر الشرعية في إسرائيل والحافزية من وراء تدويل الصراع

كما أوضحنا في مقدمة هذا الفصل، تدويل قضية ومكانة الأقلية العربية الفلسطينية في إسرائيل هو محاولة لتوسيع إطار الحقل السياسي الذي تعمل بداخله هذه الأقلية، لتشمل بعضاً من الساحة السياسية الدولية من خلال استخدام الخطاب القضائي والقانوني بدون التوجّه لدعاوى قانونية وقضائية سياسية. توسيع إطار ومدى العمل السياسي هو نتيجة لاستمرار التضييق على الأقلية العربية داخل الساحة السياسية الإسرائيلية، وتقليص مسارات وخيارات العمل الداخلية المتاحة أمامهم، وعلى وجه التحديد بسبب الصعوبات والعقبات البنيوية التي تواجهها داخل الخارطة السياسية الإسرائيلية التي تشهد تحديد إطار هذا الحقل من خلال دوائر الشرعية السياسية التي لا تشمل الأقلية العربية الفلسطينية بداخلهم.

الحدود الرمزية هي الخطوط التي تعمّم وتعرّف الناس والمجموعات والأشياء، والتي تُخَرِّج بالمقابل الآخرين من هذا التعريف أو التعميم. كذلك تتعلّق هذه الحدود بالميزات والتصنيفات الداخلية، وعلى وجه الخصوص بالتمييز المعرّف بالنسبة للعالم الاجتماعي، يقوم تأسيس الأنا والنحن على تأسيس الحدود الرمزية التي تحدّد من الأنا والنحن بالتوازي مع إقرار من هم الآخر والآخرين. وعلى هذا الأساس نميّر ثمّ نفرص بينهما من خلال تسييس الفرق<sup>(6)</sup> المقصود أنّه بعد إقرار ما يجعل الفرق أو التشابه مهماً، يجري تحديد إسقاطات التواجد في هذا الطرف أو ذلك من الحدّ الفاصل بين المتشابهين أو المختلفين. كذلك تقوم الحدود الرمزية المؤسسة بحفظ وصيانة الشعور بالشراكة والتشابه "داخل المجموعة" ويقوم هذا الشعور دائماً في المقارنة مع آخر مختلف ذي صلة ما. وتُعتبر الحدود الرمزية شرطاً ضرورياً لتشكّل الحدود الاجتماعية والتي تعبّر على نحو ملموس عن البنية الذهنية الكائنة

(6). Richard Jenkins, *Social Identity*. 4th edition. London: Routledge, 2014; *Rethinking Ethnicity: Arguments and Explorations*. 2nd edition. London: Sage, 2008.

في ما يتصل بالجدل حول دور الاختلاف أو التشابه في خلق الهوية، يدعي جينكس أنّ الهوية هي نتاج الجدلية بين التعريف الداخلي والتعريف الخارجي، وبالتالي فهي متأثرة بعلاقات القوة بين المعرفين. وكلا التعريفين ليسا لحظات منفصلة، بل لحظات تحليلية متوازنة. ومع أنّ جينكس لا يتعاطى تعاطياً مباشراً مع اصطلاح الحدود، تبدو نظريته بمثابة تطوير لنظرية عالم الإنسان السويدي فريدريك بارث، التي تقول إنّ الهوية الإثنية يحددها حراك المواد الحضارية إلى ترسيم حدود وكقاعدة للعضوية بين المجموعات المختلفة، إلا أنّ هذه المواد الحضارية لا تميّز بالضرورة المجموعات على طرقي الحدود. الهوية، إذاً، هي الحدّ الذي تتعلم فيه المجموعات ماذا هي وماذا هي ليس.

في صلب الحدّ الرمزي<sup>(7)</sup>.

في البعد السياسي، مبادئ شرعية سيادة القومية الشعبوية وحق تقرير المصير تلزم الدولة، منذ مرحلة المهّد، أن تقرّر باسم أيّ شعب تتحدّث وتبسط سيطرتها على بقعة جغرافية معيّنة. لا ينبع هذا القرار من حاجة مؤسّسات الدولة الحديثة إلى الشرعية فحسب، بل يصبح بذاته معياراً لإسباغ الشرعية على المشمولين في المجتمع السياسي لأصحاب الدولة، وبالتالي معياراً لنزع الشرعية عمّن يجدون أنفسهم خارج هذا المجتمع<sup>(8)</sup>. إنّ المعايير التي تُوزّع بموجبها "بطاقات الدخول" للمجتمع السياسي مع ولادة الدولة هي، عملياً، حدود رمزية تولدت عن سيرورات معرفية تتولّد من جدلية الأنا والآخر المختلف ذي الصلة في مكان وزمان معطيّن؛ وفي سياقتنا، عند إقامة الدولة أو عند حدوث "تغيير ثوري" يكون بمثابة ولادة جديدة للدولة. ويسقط إقرار من هي الأمة التي تملك الدولة لاكتساب الشرعية ثمّ إكسابها من خلال تأسيس وتفعيل الحدود الرمزية إسقاطاً مباشراً على حصول فلان على الحصّة الفلانية من الجوهر أو الحلبة السياسيّة.

إنّ الإقصاء عن دائرة الشرعية لا يتلخّص في انعدام المساواة في توزيع الموارد السياسيّة الرمزية - "الهوياتيّة" فحسب، إذ يُسقط هذا بشكل مباشر أو بشكل خفيّ وغير مباشر على توزيع موارد الدولة الماديّة كالأرض والميزانيات وأماكن العمل؛ أي إنّ إقرار من هم أصحاب الدولة لا يتعلّق بحدود المجتمع السياسيّ وهويّته فحسب، وإنّما في ترسيم "الحدود الرمزية" وبالتالي "الحدود الاجتماعيّة" للأمة المتخيّلة لكن الحقيقيّة بمجرد الإيمان بوجودها (وهذا هو الفارق بين المتخيّلة والخياليّة)<sup>(9)</sup>.

تتمخّص مبادئ الشرعية والحدود الرمزية عن "رواية مؤسّسة مخصوصة" قد يجري ترميزها وإرساؤها في مادّة معيارية عُليا من الناحية القانونيّة والرمزية، أو

(7). Andreas Wimmer, "Elementary Strategies of Ethnic Boundary Making". *Ethnic and Racial Studies*. 31(6), 2008, pp. 1025-1055.

جرت مَهْمَة إدارة الاختلاف والتشابه لغرض التميّز في الأدبيّات عبر مفاهيم مختلفة لكن متشابهة في الجوهر. يسمّيها جيرتس "عمل الهوية"، بينما تسمّيها ليمونت "عمل الحدّ"، وتسمّيها كانتشان تشاندرا "مخطّط تصنيفي"، ويصفهما فيمر كـ "إستراتيجيّة هوية" تتضمّن البعد المعرفي لخلق الحدّ الرمزيّ والبعد المسلكي للتصرّفات بما يتّسق مع الحدّ الرمزيّ. وبالتالي يشكّل البعد المعرفي "مخطّطاً تصنيفياً" (scheme cognitive) بينما يشكّل البعد المسلكي "خطة عمل" (script) (action of). أمّا مفردة "إستراتيجيّة"، فتدلّ على أنّ إدارة الاختلاف والتشابه تجري على أيدي اللاعين على نحو واع.

للاستزادة بشأن وعي اللاعين لموقعهم في تراتبية الهويات و "عمل الحدود" الخاصّ بهم، انظر: Andreas Wimmer. "Ethnic Boundary Making As Strategic Action: Reply to Critics".

*Ethnic and Racial Studies*, 37(5), 2014, pp. 834-842.

(8). عن العلاقة بين الدولة القومية وأصحاب الدولة والشرعية السياسيّة، يُنظر في مقال عالم الاجتماع السياسيّ أندرياس فيمر:

Andreas Wimmer, "Who Owns the State? Understanding Ethnic Conflict in Post-colonial Societies". *Nations and Nationalism*. 3(4), 1997, pp. 631-665.

(9). تُقدّم ميشيل ليمونت وفيراج مولنار مسجلاً منهجياً للأدبيّات المتعلقة بالحدود الرمزية.

كَيْهَا في وعي الجماهير عبر خلق خطاب (discourse) مُوازٍ في المراجع الثقافية والمؤسّساتية القائمة في كلّ دولة قوميّة. ومع ترميزها تتحوّل هذه الرواية إلى مادة دستوريّة أقوى وأعمق من القانون، وخصوصاً في ما يتعلّق بهويّة الدولة، أو بالأحرى هويّة أصحاب الدولة، وكذلك، كما أسلفنا، ما يتعلّق بتوزيع موارد الدولة السياسيّة المادّيّة.

وفي سياقنا، سواء أكان المنطق المؤسّساتي في إسرائيل منطق نظام إثنوقراطي أم نظام ديمقراطيّة إثنيّة أم ديمقراطيّة ليبراليّة، بحسب الجدل المعروف في أروقة الأكاديمية الإسرائيليّة،<sup>(10)</sup> لا ينتطح عنزان في أنّ إرساء هويّة الدولة كدولة يهوديّة في وثيقة الاستقلال وفي قوانين الأساس، وبالذات في "قانون القوميّة" أيضاً، يشير أنّ الدولة في ملكيّة الشعب اليهودي فقط، وباسمه فقط تتحدّث الدولة وتبسط سيطرتها على أراضي الدولة. وفي هذا السياق، يكتسب قبول الفرضيّة القائلة بإسقاطات إقرار أصحاب الدولة على توزيع الموارد السياسيّة والمادّيّة، لا الرمزيّة فحسب، يكتسب أهميّة فائقة؛ وذلك أنّ قبولها يعني أنّ الإقصاء المسبق لمجموعة ما من دائرة أصحاب الدولة يعني، فعلياً وبالضرورة، التمييز السلبّي تجاه هذه المجموعة في توزيع الموارد السياسيّة والمادّيّة لا الرمزيّة فقط.

بكلماتٍ أخرى، يكفي الإقرار بأنّ إسرائيل هي حالة شاذّة وغير مسبوقه لبنيّة سياسيّة لا تتقاطع فيها المواطنة مع القوميّة، بحيث إنّ أصحاب الدولة ليسوا مواطني الدولة، لفهم وتفسير انعدام المساواة على اختلاف أنواعه والمتربّب بالضرورة على هذه البنيّة السياسيّة - الهويّاتيّة. إذ، إن كانت دولة إسرائيل حسب التصريح الذاتيّ المؤسّس السياسي والقانونيّ دولة يهوديّة، فما هي دوائر الشرعيّة السياسيّة القائمة فيها؟ ما هي الحدود الرمزيّة للمجتمع السياسي؟ هل ثمة دائرة شرعيّة تتّسع للمواطنين الفلسطينيين؟ وماذا يعني التواجد في هذا الطرف أو ذلك من هذه الحدود؟

وعليه، يتعيّن على "المواطن الشرعيّ" في إسرائيل أن ينتمي إلى دائرة واحدة على

استمراراً لنظريّة ماكس فيبر، تدعي المؤلفتان أنّ الحدود الرمزيّة تُستخدم في احتكار الموارد (ولكن أيضاً لخلق شعور بالتشابه داخل المجموعة). للتوسّع أكثر بشأن العلاقة بين الحدود الرمزيّة والحدود الاجتماعيّة وعدم المساواة في توزيع الموارد السياسيّة المادّيّة، انظر: Michele Lamont & Molnár Virág, "The Study of Boundaries Across the Social Sciences". *Annual Review of Sociology*. 28, 2002, pp.167-195.

تفضّل كاتبنا هذا المقال السيرورات الاجتماعيّة - الثقافيّة الوسيطة بين الحدود الرمزيّة واحتكار الموارد. وتتمحوران في سيرورات اجتماعيّة مثل العنقنة والعرقنة (racialization) كسيرورتين أساسيتين تجري من خلالها ترجمة البعد المعرفيّ بين الأشخاص (الحدود الرمزيّة) إلى النتيجة الفعلية التراكمية للحدود الاجتماعيّة.

(10). بشأن التعاطي الموسّع مع هذا الجدل، انظر: سامي سموحا، "علاقات العرب واليهود في إسرائيل كدولة يهوديّة وديمقراطيّة". في: وجهات في المجتمع الإسرائيلي. إفرايم ياعر وزئيف شاييوط (محزّران). تل أبيب: الجامعة المفتوحة، 2001. المجلد الأوّل، 244-241. على الرابط:

poli.hevra.haifa.ac.il/~s.smoocha/download/arabsandjewsrelations.pdf//:sptth

الأقل من دوائر الشرعية السياسية التالية: دائرة القومية اليهودية التي يمكن أن ينتمي إليها كل من هو يهودي، وإن لم يكن مواطناً في الدولة (في ما يلي: دائرة الشرعية الإثنو-قومية)؛ دائرة التماهي والانتماء لمؤسسات الدولة وخصوصاً الجيش الإسرائيلي، والتي يمكن أن ينتمي إليها كل مواطن مستعد للتجنّد لخدمة الدولة و/أو التماهي مع رموزها ومؤسّساتها وإن لم يكن جزءاً من أصحاب الدولة (في ما يلي: دائرة الشرعية الرمزية - الأمنية)؛ أمّا الدائرة الثالثة فتقوم على طريقة النفي، وقد ينتمي إليها كل من لا يتماهى مع "أعداء الدولة" (في ما يلي: دائرة الشرعية الأمنية).<sup>(11)</sup>

تشمل الدائرة الأولى جميع المواطنين اليهود. ومن لا ينتمي للدائرة الأولى، مثل العرب - الدرور، قد يحظى بالشرعية من الدائرة الثانية. ومن لا ينتمي إلى هاتين الدائرتين قد يحظى بالشرعية المرافقة للدائرة الثالثة، كالعاملين الأجانب وأولادهم الذين وُلدوا هنا، والروس المسيحيين الذين هاجروا إلى البلاد أو وُلدوا هنا ولا ينتمون للدائرة الثانية، والمهاجرين من دول الاتحاد السوفييتي السابق غير المعترف بهم كيهود من الناحية الدينية.

إنّ الرواية المؤسّسة المخصصة التي تشكّلت مع قيام الدولة وأُرسيت في وثيقة الاستقلال، أي في مهدها، هي مصدر موثوق لتعيين دوائر الشرعية، وبحسب هذه الرواية دولة إسرائيل هي دولة يهودية بملكية الشعب اليهودي. وكذلك الأمر في ما يتعلّق بالخطوط الأساسية للحكومات الإسرائيلية. فعلى سبيل المثال، جاء في الخطوط الأساسية لحكومة نتياهو الأولى (1996-1999): "ستبذل جهود خاصة لتطوير أبناء الأقلّيات الذين ربطوا مصيرهم بالشعب اليهودي ودولة إسرائيل وخدمة أجهزة الأمن".<sup>(12)</sup> هذا تعبير جلي عن حدود دائرة الشرعية الرمزية - الأمنية. وعلى المنوال نفسه جاء في خطوط أساس حكومات نتياهو الثلاث الأخيرة ما يلي:

(11). انظروا النقاش ذا الصلة في الخطابات المؤسّسة للمواطنة الإسرائيلية في كتاب يوأف بيلد وجرشون شفير، حيث يقوم المؤلفان بتحليل تاريخي - مؤسّساتي وقضائي لترسيم "من هو الإسرائيلي؟"، مقدّمين ثلاثة نماذج من الخطاب المدني: القومي - الإثني؛ الجمهوري؛ الليبرالي. ويتشابه الثلاثة لخلق الخطاب المواطني الإسرائيلي الراهن.

Gershon Shafir & Yoav Peled, *Being Israeli: The Dynamics of Multiple Citizenship*. Cambridge: Cambridge University Press, 2002.

يُنظر إلى النقد الهامّ الذي قدّمه أورن يفتاحيل في مقاله "أپارتهيد زاحف؟"، 2017/2018، فيه يقول (ص 145): "إنّ خطابات المواطنة المختلفة مهمة حقاً لفهم وخلق المواطنة داخل الخط الأخضر، لكن الكشف عنها كخطابات متوازنة لم يكن كافياً وليس كافياً الآن. وذلك بسبب قوّة الخطاب القومي - الإثني الذي يتواصل تفوّقه على الخطابات الأخرى وإخضاعها لمنطقه المتواصل؛ إذ إنّ هذا الخطاب لا يستمدّ قوّته فقط من مجرد كون إسرائيل دولة يهودية، وإنّما كذلك من المشروع المتواصل لكونها دولة مهوّدة. هذه اللحظة الاستعمارية، التي ما زالت تعمل كالزيت في عجلات النظام، مفقودة في معظم النقاشات عن تأسيس المواطنة في إسرائيل".  
جدير بالذكر أنه على الرغم من تمحور التحليل هنا في دوائر الشرعية، ثمّة تقاطع ملاحظ بين الخطابات المؤسّسة للمواطنة الإسرائيلية ودوائر الشرعية المتداولة في الحقل الإسرائيلي.  
<http://main.knesset.gov.il/mk/government/documents/kaveiyasod1996.pdf>. (12)



"ستحافظ الحكومة على الطابع اليهودي للدولة والتقاليد اليهودية، كما ستحترم أديان وتقاليد أبناء الديانات في الدولة بحسب قيم وثيقة الاستقلال"، وهو ما يعبر بوضوح عن دائرة الشرعية الإثنو-قومية.<sup>(13)</sup>

## معنى الانتماء لإحدى دوائر الشرعية الثلاث الكائنة في إسرائيل

إنّ الدوائر الثلاث المذكورة هي دوائر هرمية، أولها الدائرة الإثنو-قومية، وآخرها عدم التماهي مع العدو، من حيث القربى أو منالية المنتمين إلى الجوهر السياسي. وثمة هرمية داخل الدوائر تشير إلى "النمذجة" داخل دوائر الشرعية. فعلى سبيل المثال، في إسرائيل عام 2018 كلما كان المرء أكثر تدينًا زاد الاحتمال أن يُعتبر أكثر نموذجية وبالتالي أكثر شرعية داخل دائرة شرعية الانتماء الإثنو-قومي. كذلك الأمر بالنسبة للجنديّ المقاتل، قياسًا بالجنديّ الموظف في دائرة الشرعية الرمزية - الأمنية. وتتيح هذه الشرعية للمواطنين الذين يحظون بها أن يكونوا جزءًا من "أصحاب الدولة"، أي جزءًا ممن يضعون السياسة الحكومية أو على الأقلّ ممن تُمنى الدولة "بخدمتهم"، وعلى نحوٍ ينعكس في توزيع الموارد السياسية والرمزية. ولكن الانضواء في دائرة الشرعية الثانية ودائرة الشرعية الثالثة يعني أنّ لأعضائهما الحقّ في طلب وتحصيل المساواة ولكن ليس المشاركة في الحكم؛ وذلك أنّه بحكم تعريف الدولة كيهودية وديمقراطية بطابعها وجوهرها وسبب إقامتها ودورها التاريخي، يُشتقّ منطق مؤسّساتي - سياسي يقضي باعتماد السلطة والسيادة على أكثرية يهودية لا على أكثرية مدنيّة.

ومثلما أنّ الانتماء لدائرة الشرعية الرمزية - الأمنية يكفي لشَرَعنة مطلب المساواة، لكن ليس الشراكة في السلطة، فإنّ عدم الانتماء لأيّ من دوائر الشرعية لا يُفرض بالضرورة إلى نزع شرعية مطلب المساواة، بخلاف السلطة. ولكن في مثل هذه الحالة -حالة الأقلية الفلسطينية في إسرائيل- فإنّ الحقّ في المطالبة بالمساواة لا يُشتقّ من كونهم جزءًا من "أصحاب الدولة" وبالتالي لا يجري تحقيقه نتيجة رغبة الدولة في التعامل معهم بمساواة، وإنّما نتيجة دوافع أخرى قد تكون أمنية، كجزء من منظومة سيطرة ورقابة؛ أو دوافع إستراتيجية، كي تكون الدولة جزءًا من نواذ عالمية مهيبة؛ أو (ولعلّ هذا الدافع الأساس) نتيجة قوى السوق، وبخاصّة في ظلّ أيديولوجية نيوليبرالية تستوجب تقوية مكانة المواطن الفلسطيني الاقتصادي لأهداف لا تخصّه هو.

(13) pdf.kaveiyesod2015/documents/government/mk/il.gov.knesset.main//:http  
pdf.coalition2013\_3/documents/government/mk/il.gov.knesset.main//:http  
pdf.kaveiyesod2009/documents/government/mk/il.gov.knesset.main//:http

## مكان الأقلية الفلسطينية حيال دوائر الشرعية في إسرائيل

عطفاً على ما تقدّم، يتواجد المواطنون الفلسطينيون في إسرائيل خارج دوائر الشرعية الثلاث الألفية الذكر. فهم، بطبيعة الأمر، ليسوا يهود وليسوا معيّنين بتخطّي الحدود من خلال التهود. ومعظمهم لا يتماهون مع مؤسسات الدولة ورموزها وغير مستعدين للخدمة في الجيش الإسرائيلي، بل يتماهون كـ "تعريف داخلي" كما يُنظر إليهم كـ "تعريف خارجي" مع الشعب الفلسطيني الراجح تحت الاحتلال الإسرائيلي في الضفة الغربية والقدس الشرقية وقطاع غزة، والذي يُنظر إليه كعدو فاعل ولدود للدولة. كذلك يُنظر إليهم على أنهم يتماهون مع الأمة العربية في المنطقة والتي تُنصّب شعوبها العدا الشديدة للصهيونية والصهاينة ودولة إسرائيل. ومع أنّ هذه الأقلية تكون خارج دوائر الشرعية كافة، فيحقّ لهم المطالبة بالمساواة الشخصية بل تنجح مطالبهم في أحيان كثيرة، على الأقلّ على المستوى التصريحي - القضائي. توكيداً وتفسيراً لهذا، وجد الباحثون في استطلاع علاقات اليهود والعرب الذي أجراه المعهد الإسرائيلي للديمقراطية أنه: ... "يؤيد المستطلعون اليهود التعامل المتساوي من الدولة ومن المجتمع تجاه الأقلية العربية ما دامت هذه الأقلية لا تخطط للقبض على المقاليد ولا تسعى إلى الشراكة التامة في السلطة"<sup>(14)</sup>

بيد أنّ الأمر مختلف في ما يتعلق بالمساواة على المستوى الجماعي، ولا سيّما الحقوق القومية، إذ تركز هذه الحقوق على المطالبة بنوع من الشراكة لا المساواة فحسب، لكونها متعلّقة بمستوى معيّن من الإدارة الذاتية (self governance)؛ وذلك أنّ هذه الشراكة هي حصّة تكاد تكون حصرية لمن ينتمون لدائرة الشرعية الإثنو-قومية.

ومن المهمّ الإشارة هنا إلى أنّ الأقلية الفلسطينية في إسرائيل تطالب بالشراكة لا بالمساواة فحسب، على نحوٍ مؤسّس ومعبر عن هويتهم كأقلية إثنو-قومية<sup>(15)</sup>، لا كمجموعة إثنية لا تطالب -غالباً- إلا بالمساواة. ويمكن الاستدلال على هذا ممّا جاء في وثائق "التصوّر المستقبلي":

"في صلب المساواة القومية - الجماعية المنشودة للعرب الفلسطينيين، نضع المبدأ الأساسي ألا وهو شراكتهم التامة والحقيقية، وعلى قدم المساواة، كأفراد ومجموعة، في جميع الموارد العامة في الدولة: السياسية والمادية والرمزية"<sup>(16)</sup>

(14). مؤشّر الديمقراطية الإسرائيلية 2017، إصدار المعهد الإسرائيلي للديمقراطية <https://www.idi.org.il/media/9684/israeli-democracy-index-2017-he.pdf>

(15). أمير فاخوري: الجبهة، التجمّع ومسألة الجسم المانع. منتدى التفكير الإقليمي (05.03.2019):

<https://www.regthink.org/articles/the-arab-politics-in-Israel-and-the-obstructive-bloc>.

(16). الوثيقة على الرابط: <https://www.knesset.gov.il/committees/heb/material/data/H26/>

وفي السياق نفسه، أفاد الباحثون في الاستطلاع ذاك بأنه: "وجدنا أنّ المستطلعين العرب كانوا معنيين بالمساواة التامة في جميع مناحي الحياة وبالشراكة الكاملة في اتخاذ القرارات في كل القضايا على جدول الأعمال العام في إسرائيل. ولم نجد فروقاً تُذكر بين المجموعات الفرعية المختلفة في العينة العربية في هذه المواضيع". معنى هذا أنّ بيت القصيد ومُثار الجدل بين المجموعات القومية هو الشراكة لا المساواة الرسمية - الشخصية أو الجماعية - الجزئية.

علاوة على ذلك، في غياب "هوية جامعة" إسرائيلية من الناحية السياسية - الرسمية القانونية،<sup>(17)</sup> وبما أنّ معظم العرب غير معنيين بالتماهي كإسرائيليين "أصليين" بل تتمحور إسرائيليّتهم - ودون تعميم أو محاولة لتصويرهم كجسم متراسّ أحاديّ وإنما التعاطي مع ظاهرة - في البعد الأداتي الاجتماعيّ لناحية معرفة اللغة معرفة كافية للتعاطي مع السوق الاقتصاديّ ومعرفة الرموز الاجتماعية (social codes) للتعاطي مع المجتمع. ولذا، لا مكان لرؤية المواطنة كدائرة شرعية سياسية رابعة. ولا يعني هذا أنّ مواطنيتهم جوفاء تماماً؛ إذ يكفي النظر إلى التعامل المختلف لسلطات الدولة مع الفلسطينيين الذين لا يحملون هذه المواطنة ويعيشون تحت سيطرتها في الضفة الغربية، وعلى نحو ما في قطاع غزة، لفهم هذا الفارق. إذا لا يمكن اشتقاق شرعية سياسية من المواطنة الإسرائيلية، وإنّ تضمنت سلّة جدية من الحقوق المدنية.

حقيقة أنّ الأحزاب التي تمثّل الجماهير العربية لم تكن في أيّ مرة جزءاً من الائتلاف، بل لم تُدعَ لتكون جزءاً أيضاً، تُعزّز الإقرار بعدم وجود دائرة شرعية مدنية في إسرائيل. وكذلك الأمر بالنسبة لتصريح الرئيس السابق لحزب العمل، آفي جيباي، أنّه لن يأتلف مع القائمة المشتركة لأنّه لا شيء مشترك بينهما؛ والتصريح السيئ الصيت الذي أطلقه نتياهو في انتخابات العام 2015 أنّ "العرب يتدقّقون إلى صناديق الاقتراع"؛ وتصريح دافيد بيطان أنّه يفضّل ألا يذهب العرب للاقتراع في الانتخابات القطرية؛ ودعوة وزير الأمن الأسبق ليبرمان إلى مقاطعة وادي عارة واعتبار كل أعضاء القائمة المشتركة مجرمي حرب، والدعوة إلى إخراج المثلث من إسرائيل ونقله إلى السلطة الفلسطينية؛ والتصريح العنصريّ لياثير لبيد الذي صنّف كل العرب على أنّهم "زُعبيز"<sup>(18)</sup> لا يمكن تشكيل حكومة معهم؛ وتصريح

pdf.heb\_12-2006\_10-30-37 (ص 14).

(17). للتوسع في الموضوع انظروا: موشيه برنت، شعب ككل الشعوب: نحو إقامة جمهورية إسرائيلية. القدس: كرميل للنشر، 2009. يقول برنت إن إسرائيل ليست دولة قومية لأنها لا تعترف بشكل رسمي - قانوني بمجموعة قومية مدنية جغرافية يُفترض أن تكون الأمة الإسرائيلية. للمزيد من التوسع، انظروا مقال البروفيسور يديدا شطيرن، "لا توجد قومية إسرائيلية". عوريج هدين (مشروع قرارات الحكم الكبيرة للعام 2013)، على الرابط. [https://www.idi.org.il/media/4686/yedida\\_sternthe\\_lawyer.pdf](https://www.idi.org.il/media/4686/yedida_sternthe_lawyer.pdf)

(18). هو تصريح منسوب لرئيس حزب "يش عتيد" يائير لبيد عندما أراد أن يصف الأحزاب العربية على أنّ لها مطالب راديكالية بوصفها أنّها "زُعبيز"، أي إنّها مشابهة لعضو الكنيست

يتسحاك هرتسوج أنه ينبغي الحذر بحيث لا يظهر حزب العمل وكأنه "مُحبِّ للعرب". كذلك إنَّ التمثيل المتدني للمواطنين العرب في مؤسسات الدولة والرأي العام للجمهور الإسرائيلي يَرجح كفة الادعاء أنَّ دائرة المواطنة في إسرائيل لا تكفي لتحصيل شرعية سياسية، على كفة الادعاء المعاكس. بطبيعة الحال، إنَّ حملة نزع الشرعية التي قادها الليكود برئاسة بنيامين نتنياهو، والتي جرى التعبير عنها من خلال الشعار "بيبي أم طيبي"، وامتناع الأحزاب المنافسة لليكود عن الخروج ضدَّ هذه المنطلقات، تؤكد مجدداً أنَّ المواطنين العرب خارج دوائر الشرعية في إسرائيل.<sup>(19)</sup>

### كيف يرتبط هذا بمسألة التدويل والمرافعة الدولية؟

إخراج المواطنين العرب من دوائر الشرعية في الحقل السياسي الإسرائيلي، وبالتالي إقصاؤهم عن دوائر التأثير ومواقع صنع القرار والحد من إمكانية إحقاق الأهداف والغايات السياسية التي وضعوها نصب أعينهم، هو أحد أهم وأبرز البواعث والعوامل والمحضرات التي دفعت القيادة السياسية العربية بالتوجه نحو تدويل الصراع. بعبارة أخرى، ما عجزت المنظومة السياسية المحليّة عن تحقيقه يؤدي حتماً إلى البحث عن خيارات ومسارات بديلة في السياسة الخارجية من خلال العمل والمرافعة الدوليّة. حتّى الباحثون في معهد "رئوت" الذين يتناولون الموضوع من وجهة نظر مؤسّساتيّة - أمنيّة يلاحظون ذلك، وأكدوا في هذا السياق ما يلي:

"تعاني الأقلية العربية من انعدام التمثيل الملائم في الأجسام الإداريّة وفي المؤسسات العامّة في إسرائيل. فضلاً عن ذلك، تعاني هذه المجموعة من اللامساواة والتمييز في عمليّة توزيع الموارد الماديّة والرمزيّة. هذا الواقع يؤدي إلى تعاظم في مشاعر الظلم واليأس والإحباط. ونظراً لعدم قيام الدولة وأذرعها المختلفة بمد يد العون لهذه المجموعة والتتكرّر لاحتياجاتها ومطالبها، تتوجّه المؤسسات العربية إلى مؤسسات دولية وتقوم بطرح القضايا المرتبطة بمكانة الأقلية العربية في إسرائيل."<sup>(20)</sup>

بناءً على ما تقدّم، المساعي الحثيثة التي تقوم بها الأقلية العربية من أجل تدويل قضيتها هي محاولة للتعويض عن إخراجها المستمر وإقصائها الدائم - خصوصاً في ظلّ حكومات نتنياهو - من دوائر الشرعية السياسيّة في إسرائيل، وإقصائها عن

السابقة حنين زعبي. وعليه، لا يمكن أن يُسمَح لها أن تكون "جسمًا مانعًا"; لأن ذلك مُنافٍ لفكره وطروحاته السياسيّة. للمزيد انظروا:

<https://www.mako.co.il/news-elections-2013/articles/Article-31da4abff786c31004.htm>.  
(19). Amir Fakhoury, *National Elections 2019 – Status Report from the Perspective of the Arab Minority within the Israeli Citizenry*:

<https://il.boell.org/en/2019/04/03/national-elections-2019-status-report-perspective-arab-minority-within-israeli-citizenry>

(20). معهد رثوت (2005). تدويل قضية العرب في إسرائيل: من شأن داخلي إلى شأن خارجي: <http://reut-institute.org/he/Publication.aspx?PublicationId=146>

مواقع اتّخاذ القرار وبالتالي الحدّ من إمكانات تأثير هذه المجموعة على الخارطة السياسيّة الإسرائيليّة. بإيجاز، لا يمكن فهم الحافزيّة من وراء تدويل قضية ومكانة الأقلية العربيّة الفلسطينيّة في إسرائيل دون فهم التحوّلات والتحوّلات على مستوى السياسة الداخليّة في إسرائيل، ولا سيّما دوائر الشرعيّة السياسيّة داخلها كما سنفسّر في الفصل التالي.

## القسم الرابع: مواقف المواطنين العرب من العمل الدوليّ واللاعبين الفاعلين في الساحة الدوليّة

### قراءة تاريخيّة في المرافعة الدوليّة لدى الفلسطينيين في إسرائيل

بدأت المرافعة الدوليّة ومحاولة التأثير على الرأي العامّ العالميّ في مطلع الستينيّات من القرن العشرين، عندما أقدمت "حركة الأرض" على إرسال شكوى ضدّ إسرائيل إلى هيئة الأمم المتّحدة، بعد أن قامت إسرائيل باعتقال مجموعة من الشباب العرب الذين حاولوا عبور الحدود الإسرائيليّة في اتجاه قطاع غزّة. عدم حصول "حركة الأرض" على ردّ بشأن الشكوى التي تقدّمت بها لم يثنّها عن إعادة الكرّة وإرسال وثيقة أخرى إلى الأمم المتّحدة. قام ناشطا حركة الأرض صالح برانسي ومحمد ميعاري بصياغة وثيقة تشتمل على توصيف أوضاع الفلسطينيين في إسرائيل، وعلى السياسات التمييزيّة والقمعيّة التي تنتهجها إسرائيل تجاههم. ركّزت الوثيقة على سياسات الحكم العسكريّ، ونظام التصاريح وقمع الحريّات الأساسيّة والطبيعيّة، ومصادرة الأراضي، والاعتقال الإداريّ والنفي، وحظر التنظيم السياسيّ وتقييد الحركة. جرّت المصادقة على جميع البنود التي جاءت في الوثيقة في الهيئات السياسيّة للحركة، ومن ثمّ تُرجمت إلى اللغة الإنجليزيّة وأُرسلت إلى هيئة الأمم المتّحدة إضافة إلى اثنتين وثمانين سفارة في إسرائيل، وإلى شخصيّات ذات تأثير في العالم في 23.06.1964. نُشرت الوثيقة في صحف عديدة في العالم العربيّ، وقامت على أثرها بعض الدول العربيّة بدعوة ممثليها في المؤسسات الدوليّة إلى متابعة الموضوع وفحص إمكانيّة تقديم شكوى ضدّ إسرائيل، بسبب سياساتها تجاه مواطنيها العرب الفلسطينيين.<sup>(21)</sup>

العمل الدوليّ، بُغية التأثير على الرأي العامّ العالميّ وتجنيد لصالح القضية الفلسطينيّة عمومًا ودعمه لنضال الفلسطينيين مواطني دولة إسرائيل، تعاطم مع انتهاء الحكم العسكريّ، وبدأ الحزب الشيوعيّ الإسرائيليّ بنظام الابتعاث الذي خصّص من خلاله منحا دراسيّة لأعضائه وإفادهم إلى الاتّحاد السوفييتيّ سابقًا، وإلى دول المعسكر الاشتراكيّ منذ منتصف الستينيّات حتّى انهيار المنظومة

(21) روني شاكيد، على الجدار: الفلسطينيون في إسرائيل - راديكاليّة قوميّة، القدس: ماچنس للمنشورات، 2012.



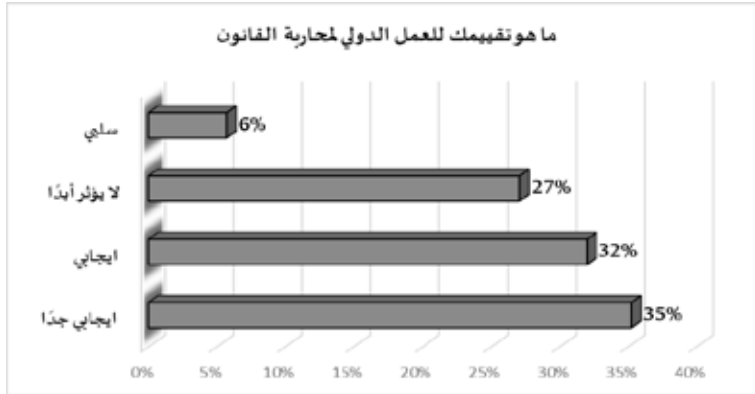
القيادة العربيّة عدم التعاون مع الحكومة والوقوف عند مطالبتها بهذا الشأن باعتبار ردة فعل الأذرع الأمنيّة وتعاملها مع الأحداث منزلقاً خطيراً ومحوّلاً للحدّ الفاصل، المواطننة، بين الفلسطينيين في إسرائيل والفلسطينيين في الأراضي المحتلة. في نهاية المطاف، ألزمت الحكومة بتعيين لجنة تحقيق رسميّة برئاسة القاضي تيودور أور (وهي المعروفة بـ "لجنة أور")، بحثت في الأحداث وخلفيتها وتعامل الشرطة مع المتظاهرين العرب. وضعت لجنة أور استنتاجاتها وتوصياتها في العام 2003، وأبرزت في تقريرها ثلاث قضايا مركزيّة إلى جانب جملة من القضايا المهمّة الأخرى:

1. التمييز والغبن التاريخي تجاه الفلسطينيين في إسرائيل، ولا سيّما في كلّ ما يتعلّق بسياسة مصادرة الأراضي، أسهما في تطوير الأحداث وتنامي حركة الاحتجاج.
2. تتعامل الشرطة بمنطق أمنيّ وعلى نحوٍ عدائيّ مع الفلسطينيين في إسرائيل، لا على اعتبار أنّهم مواطنون.
3. القيادات العربيّة قامت بتحريض المواطنين وإخراجهم إلى الشارع على نحوٍ غير سلميّ.

توصيات لجنة أور وطريقة تطبيقها أثارت سخطاً في صفوف الفلسطينيين في إسرائيل، وأوضحت عمق الأزمة بينهم وبين الدولة اليهوديّة. حصل هذا بتوازٍ مع إبقاء الأحزاب العربيّة على مقاعد المعارضة، بل على هامش المعارضة، ضمن حملة ممنهجة من قبل أقطاب الخارطة السياسيّة الإسرائيليّة باعتبارهم "لاعباً غير شرعيّ" ولا يمكنه أن يكون شريكاً في اتّخاذ قرارات مصيريّة تتعلّق بهويّة وجوهر الدولة. وعليه، انسداد آفاق العمل البرلمانيّ، وإمكانات التأثير الضئيلة ضمن الأدوات المتاحة في الخارطة السياسيّة الإسرائيليّة، جعلت الفلسطينيين في إسرائيل يبحثون أكثر فأكثر عن مسارات بديلة وتجديد "لوبي" داعم لقضاياهم ومطالبهم السياسيّة. بالإمكان القول إنّهُ كلّما تلقّى الفلسطينيون مواطنو إسرائيل صفة من السلطة التشريعيّة (الكنيست)، ومن السلطة القضائيّة (المحاكم)، ومن السلطة التنفيذية (الحكومة)، ومن الإعلام والرأي العامّ في إسرائيل، أدركوا عمق الأزمة وأنّهم غير قادرين على الخروج منها أو حتّى إدارتها بالأدوات الراهنة أمامهم، وسارعوا إلى التفكير في مسارات وخيارات بديلة أهمّها: التوجّه إلى المحافل الدوليّة بغية تدويل قضايا المواطنين العرب ووضعها على أجنّدت الرأي العامّ العالميّ. هدّدت القيادات العربيّة أنّها عازمة على طرّق أبواب الأطر الدوليّة في سبيل الحصول على عون قضائيّ أو دوليّ، أو من خلال الضغط على إسرائيل من أجل تغيير ممارساتها وسياساتها تجاه الفلسطينيين في إسرائيل.

## مواقف المواطنين العرب من العمل والمرافعة القانونية

يرى الفلسطينيون في إسرائيل أنّ آفاق العمل الدولي واسعة، وأنّه قد يكون لها تأثير كبير على منظومة العلاقات بين الدولة ومجموعة الأغلبية من جهة، والأقلية العربية الفلسطينية من جهة أخرى. كذلك إنّ المواطنين العرب ينظرون بعين الرضا إلى أداء المؤسسات القيادية على مستوى العمل الدولي. لوحظ هذا الدعم الجماهيري للعمل الدولي من خلال استطلاع رأي<sup>(24)</sup> أُجري في أعقاب سنّ قانون القومية عام 2018، وبخاصة بعد أن بادر أعضاء القائمة المشتركة -بالتعاون مع لجنة المتابعة ومؤسسات المجتمع المدني- إلى عمل ممنهج على مستوى المجتمع والمؤسسات الدولية لمناهضة القانون (زيارة إلى الاتحاد الأوروبي، ولقاء مع مسؤولين كبار في مؤسسات دولية، وإرسال برقيات عديدة). أشار 67% من المواطنين العرب أنّ العمل الدولي لمناهضة القانون كان إيجابياً، في حين أنّ 27% اعتقدوا أنّه لا يؤثّر أبداً، و 6% قالوا إنّّه سلبي.



وفي سياق متصل، أفاد 89% من المواطنين العرب أنّهم يدعمون ويؤيدون أن تستمر قيادات المجتمع العربي في عملها، أنشطتها ومبادراتها، أمام المجتمع الدولي على مؤسساته المختلفة، بغية مناهضة قانون القومية، في حين أنّ 11% من المواطنين العرب يعارضون ذلك. التقييم الإيجابي للعمل الدولي من جهة، ومطالبة القيادات العربية أن تستمر في أنشطتها على هذا المستوى، يشيران إلى أنّ المواطنين العرب يرون أنّ الضغوط أمام المجتمع الدولي تلقي بظلالها عليهم، وأنّ من شأنها أن تغيّر واقع الحال.

(24). استطلاع رأي: مواقف وآراء المواطنين العرب حول قانون القومية، 2018 (لم يُنشر بعد - أعد الاستطلاع محمد خلايلة لأغراض بحثية أخرى في شهر كانون الأول عام 2018).





في استطلاع رأي آخر من العام 2016،<sup>(25)</sup> أفاد 7% من المواطنين العرب أنّ العمل في المنابر الدولية، أو من خلال السفارات والمؤسسات الدولية والدول الأجنبية ابتغاء التأثير على الرأي العام، يجب أن يكون على رأس سلم أولويات القيادة السياسيّة العربيّة في البلاد. من جهة أخرى، أشار 9% من المواطنين العرب أنّها يجب أن تكون في ثاني درجة من حيث الأهميّة، وأفاد نحو 23% من المواطنين العرب بأنّها يجب أن تكون في ثالث درجة من حيث الأهميّة. بمعنى آخر، إنّ المواطنين العرب يرون أنّ العمل الدوليّ يتيح أفاقاً للتأثير، وإن كانت محدودة، ويدعو قيادته السياسيّة إلى الأخذ بها في موازاة أساليب نضاليّة أخرى، كالعمل البرلمانيّ، والعمل الجماهيريّ والميدانيّ، والشراكات مع المجتمع اليهوديّ، والتوجّه إلى القضاء الإسرائيليّ من أجل تحصيل حقوق المواطنين العرب المسلوبة.

## المرافعة الدوليّة في الحقل السياسيّ العربيّ

تُدرج معاهدات حقوق الإنسان المختلفة الدول المختلفة بتقديم تقارير مهنيّة لمؤسسات الرقابة الدوليّة حول تطبيق المعاهدات والمواثيق الدوليّة المتنوّعة. فضلاً عن ذلك، تقوم مؤسسات المجتمع المدنيّ التي تُعنى بشؤون حقوق الإنسان بكتابة تقارير حول حالة الدولة في ما يتعلّق بالحفاظ على حقوق الإنسان والانتهاكات التي تتعرّض لها هذه الحقوق.<sup>(26)</sup> تسعى هذه التقارير إلى إبراز القضايا المرتبطة بحقوق الإنسان، وتدويلها ووضعها على أجندة المؤسسات الدوليّة، وبالتالي تجنيد دعم لهذه القضايا والضغط على الدول المسؤولة عن انتهاك حقوق الإنسان المختلفة.<sup>(27)</sup>

(25). استطلاع رأي: مواقف وآراء المواطنين العرب في القضايا الاجتماعيّة والسياسيّة.

الناصرة: إنجاز - المركز المهنيّ لتطوير الحكم المحليّ للسلطات المحليّة العربيّة، 2016.

(26). عزمي بشارة، الخطاب السياسيّ المبتور ودراسات أخرى. رام الله: مؤسسة مواطن، 2002.

(27). للاطلاع على المزيد، اقرأ: يوسف جبارين، قفزة نوعية في المرافعة الدوليّة عن قضايا

ال فلسطينيين في الداخل. موقع مركز المدار (06.03.2018).

تشهد الخارطة السياسيّة العربيّة في إسرائيل اهتمامًا متزايدًا بالعمل الدبلوماسيّ الدوليّ والمرافعة القانونيّة الدوليّة، وذلك من خلال الفعاليّات واللقاءات والمراسلات والأنشطة التي تقوم بها القيادة السياسيّة ومؤسسات المجتمع المدنيّ في السنوات الأخيرة. ومن أجل توضيح أهميّة العمل الدوليّ ضمن الإستراتيجيّات النضاليّة للأقلية العربيّة في إسرائيل، نشير إلى موقف وزيرة الخارجيّة الأوروبيّة السابقة، فيديريكا موجيريني، بشأن قانون القوميّة الذي سنّ في العام 2018، أنّ الاتحاد الأوروبيّ يتابع بقلقٍ تشريع قانون القوميّة. وأضافت موجيريني أنّ قضايا حقوق الإنسان، بما في ذلك حقوق الأقلية العربيّة في إسرائيل، هي في أعلى سلّم اهتمامات الاتحاد الأوروبيّ في علاقاته بإسرائيل.<sup>(28)</sup>

## اللاعبون الفاعلون في حقل المرافعة الدوليّة

أجرينا مسحًا لللاعبين الفاعلين في المرافعة الدوليّة، والذين يضعون العمل الدوليّ على رأس سلّم أولويّاتهم ويخصّصون لهذا العمل جزءًا من أنشطتهم وفعاليّاتهم ومواردهم الجارية:

1. مؤسسة ميزان لحقوق الإنسان: أُسّست مؤسسة "ميزان لحقوق الإنسان" في مطلع عام 2005، على يد مجموعة من المحامين العرب الناشطين في صفوف المجتمع الفلسطينيّ في إسرائيل في مجال حقوق الإنسان. تسعى ميزان إلى جسر الهوة القائمة بين المفاهيم والقيم النظرية لحقوق الإنسان والحريّات، وتطبيقها الفعليّ على أرض الواقع، والعمل على تعزيز العمل بهذه المبادئ ونشر الوعي بين الجماهير، والدفاع عنها من خلال القوانين المحليّة والمعاهدات والمواثيق الدوليّة.<sup>(29)</sup> وضمن أنشطتها الدوليّة، قامت مؤسسة ميزان بعقد وتنظيم دورات تدريبيّة في القانون الجنائيّ الدوليّ وآليّات عمل محكمة الجنايات الدوليّة بمشاركة مجموعة من المحامين والحقوقيين. وقد اشتملت الدورة على محاضرات وورشات عمل تدريبيّة ولقاءات مع مؤسسات حقوقيّة دوليّة مختصّة في مجال المرافعات الجنائيّة أمام محكمة لاهاي، كما تضمّن البرنامج لقاءً مع رئيس ونائب نقابة محامي محكمة الجنايات الدوليّة، وزيارة لقصر السلام ومحكمة العدل الدوليّة.<sup>(30)</sup> وفي سياقٍ متّصل، عقدت ميزان تدريبًا آخر في قضيّة المرافعة الدوليّة بمشاركة حقوقيّين ومحامين من البلاد في مقرّ الأمم المتّحدة في مدينة جنيف. ركّزت الدورة على القانون الدوليّ وعمل مجلس حقوق الإنسان والآليّات التي تُقدّم فيها الشكاوى

(28). المصدر السابق.

(29). لقراءة المزيد عن مؤسسة ميزان الحقوقيّة، انظر:

<http://meezaan.org/?mod=articles&ID=10>

(30). للاطلاع بشكل تفصيليّ على البرنامج التدريبيّ، انظر:

<http://www.almnar.co.il/?mod=articles&ID=39136>

وطرح التقارير الدوليّة والمداخلات الشفويّة أمام المجلس. كذلك عملت مؤسّسة ميزان في جوانب كثيرة تتعلّق بالعمل الدوليّ، كان أبرزها إبراق رسالة للأمم المتّحدة في مطلع العام 2019 بشأن قانون القوميّة وتداعياته على مكانة المواطنين العرب الفلسطينيّين في إسرائيل. وطالب التقرير الذي أرسلته مؤسّسة ميزان هيئّة المجلس العامّ للأمم المتّحدة بمنحه أهميّة خاصّة، ووضعه على جدول أعمال المجلس في الدورة القريبة.<sup>(31)</sup>

2. عدالة - المركز القانوني لحقوق الأقلية العربيّة في إسرائيل: أُسس في العام 1996، من أجل دفع وتعزيز حقوق المواطنين العرب الفلسطينيّين في إسرائيل، والدفاع عن حقوق الفلسطينيّين الذين يقطنون الأراضي المحتلّة. يسعى المركز للدفاع عن حقوق الفلسطينيّين في إسرائيل والفلسطينيّين الواقعيّن تحت نير الاحتلال، بواسطة المرافعة في المحاكم الإسرائيليّة والمحاقل الدوليّة في قضايا مركزية تخصّ الحماية الحقوقيّة، وفقاً للقانون الدوليّ الإنسانيّ. في الجانب الدوليّ، يقوم المركز بالتواصل مع مؤسّسات في الخارج من خلال إعداد وكتابة تقارير للجان ومؤسّسات الأمم المتّحدة التي تراقب عمليّة تطبيق المعاهدات التي وقّعت عليها إسرائيل وهي ملزمة بتنفيذها، كمعاهدة القضاء على أشكال التمييز العنصريّ كآفة، على سبيل المثال. يرى مركز عدالة أنّ المواثيق الدوليّة التي صادقت عليها إسرائيل تتضمّن، بين جملة أهدافها، الحفاظ على حقوق الإنسان وعدم المسّ بها، ولذلك فإنّ المرافعة الدوليّة هي محاولة للضغط على إسرائيل بالامتثال لهذه المعاهدات. فضلاً عن ذلك، من شأن كشف الحقائق في ما يتعلّق بالسياسات الإسرائيليّة أن يرفع مستوى وعي المجتمع الدوليّ للتمييز المُأسّس ضدّ الفلسطينيّين مواطني إسرائيل. كذلك تأتي المرافعة الدوليّة ابتغاءً توفير حماية أفضل لحقوقهم على المستوى المحليّ من خلال تشكيل ضغط على إسرائيل. يذكر مركز عدالة أنّه عمل أمام الشبكة الأوروبيّة لحقوق الإنسان التي تضمّ أكثر من ثلاثين دولة وثمانين منظمّة غير حكوميّة، وتقيم زيارات للأمم المتّحدة والاتحاد الأوروبيّ. يتضمّن عمل عدالة في الأمم المتّحدة عقد لقاءات مع المقرّرين الخاصّين في المواضيع المختلفة، يعرض عدالة من خلالها أمامهم مواضيع متعلّقة بإسرائيل وتقديم تقارير لهيئات الأمم المتّحدة المسؤولة عن مراقبة تطبيق المعاهدات التي وقّعت عليها إسرائيل والتي تُلزمها باتّباع معايير القانون الدوليّ.<sup>(32)</sup> شارك ممثلون عن مركز "عدالة" في جلسة مع المقرّر الخاصّ لحقوق الأقليات في الأمم المتّحدة، عُقدت في مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتّحدة في مدينة جنيف السويسريّة. وطالب "عدالة" الأمم المتّحدة بإدانة قانون القوميّة

(31). للاطلاع على المزيد في هذا الشأن، انظر: "ميزان" تقدّم تقريراً للأمم المتّحدة حول قانون القوميّة. موقع يانيت، 08.03.2019.

<http://www.panet.co.il/article/2510872>

(32). للاطلاع على المزيد بشأن مركز عدالة وعمله في الساحة الدوليّة، انظر:

<https://www.adalah.org/ar/content/view/1134>

والضغط على إسرائيل من أجل إلغائه. وفي سياقٍ متّصل، قام مركز عدالة بجولة مرافعة دولية في الولايات المتحدة التقى خلالها عضوتي الكونجرس رشيدة طليب وألحان عمر وممثلي اثني عشر عضو وعضوة كونجرس. كذلك شملت الجولة لقاءات مع ممثلي منظمات حقوقية وجماهيرية.<sup>(33)</sup> إضافة إلى ذلك، شارك مركز "عدالة" في جلسة مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة بشأن مُحَرَجَات لجنة التحقيق الأممية في مظاهرات العودة الكبرى السلمية في قطاع غزّة والانتهاكات الإسرائيلية. وطالب مركز عدالة بإدانة الانتهاكات الإسرائيلية ضدّ المتظاهرين السلميين، وتقديم مرتكبي الجرائم والضالعين فيها للمحاكمة والمحاسبة.

3. مركز مساواة لحقوق المواطنين العرب في إسرائيل: أُسّس عام 1997 كمركز حقوقيّ مستقلّ، يعمل على تحسين أوضاع ومكانة المواطنين العرب الفلسطينيين في إسرائيل. يهتمّ المركز بنسج وبناء علاقات عمل محليةّة، إضافة إلى التعاون مع منظمات حقوق الإنسان وسفارات في إسرائيل والخارج. أمّا بشأن المرافعة الدولية، فيرى مساواة أنّه "للمجتمع الدوليّ دورٌ مركزيّ وتأثير على قضايا المنطقة، مستقبلها ومكانة شعوبها". خلال السنوات الكثيرة الماضية، طوّر مركز مساواة آليّات عمل دولية وشبكة علاقات مع مؤسسات المجتمع المدنيّ، وبرلمانات وحكومات مختلفة. يتركز طاقم مساواة على الاتفاقيّات الدولية التي تؤثر على المجتمع الفلسطينيّ، ويعمل على التأثير على المؤسسات الدولية من خلال تطوير تقارير وأوراق عمل، واستعراض مواقف وبناء مجموعات أصدقاء وعقد مؤتمرات في مؤسسات تمثيلية أو أكاديمية أو دولية.<sup>(34)</sup> يعمل مركز مساواة أمام أفراد السلك الدبلوماسيّ المتواجد في إسرائيل من خلال رفع وعيهم تجاه قضايا الفلسطينيين في إسرائيل وعمق التمييز المؤسساتيّ اللاحق بهم. نظّم مركز مساواة زيارة لسفير الاتحاد الأوروبيّ، عمانوئيل جوفريه، إلى مدينة سخنين التقى خلالها بقيادات محليةّة في بلدية سخنين، وأطلع عن كُتب على التحدّيات التي تواجه المدينة، إضافة إلى زيارته لمجموعة من المؤسسات والمرافق الهامة هناك.<sup>(35)</sup> كذلك نظّم مركز مساواة زيارة وجولة ميدانية لوفد دبلوماسيّ أجنبيّ في جسر الزرقاء، بغية إطلاع أعضاء الوفد على معاناة الأهالي وحجم التمييز اللاحق بهم.<sup>(36)</sup> وفي سياقٍ منفصل، قام مركز مساواة بتنظيم جلسة خاصّة في البرلمان الأوروبيّ لمناقشة سياسة هدم القرى والمنازل من قبل الحكومة الإسرائيليّة في النقب، حيث طالب المركز الاتحاد الأوروبيّ

(33). للاطلاع على المزيد بشأن لقاءات المرافعة الدولية في الولايات المتحدة الأمريكية، انظر:

<http://www.panet.co.il/article/2491260>

(34). للاطلاع على المزيد من المعلومات بشأن مركز مساواة والأنشطة التي يقوم بها، انظر:

<http://www.mossawa.org/site/pageContent/id/2>

(35). للاطلاع على تفاصيل أكثر بشأن زيارة سفير الاتحاد الأوروبيّ إلى مدينة سخنين، انظر:

<https://www.bokra.net/Article-1408582>

(36). للاطلاع على المزيد من التفاصيل بشأن الزيارة وأهدافها، انظر:

<https://haifanet.co.il/archives/33915>

بالتدخل والضغط على إسرائيل من أجل إلغاء هذه السياسة العنصرية.<sup>(37)</sup>

4. المؤسسة العربية لحقوق الإنسان: أسست عام 1988، بهدف الدفاع عن حقوق المواطنين العرب الفلسطينيين في البلاد، الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية والمدنية، وكذلك تسعى المؤسسة إلى تطبيق موثيق حقوق الإنسان الدولية، وبخاصة في ما يتعلق ويرتبط بحقوق الأقليات والشعوب الأصلية. تقوم المؤسسة بكتابة الأبحاث والتقارير التي بواسطتها تُرصد وتوثق الانتهاكات. إلى ذلك يضاف العمل مع مؤسسات دولية لإطلاعها على الانتهاكات التي تحيق بحقوق الأقلية الفلسطينية في الداخل، وممارسة الضغوط عليها من أجل تبني مواقف تُدين الانتهاكات وتساند المجموعات المضطهدة.<sup>(38)</sup> إضافة إلى المؤتمرات والجلسات التي شاركت فيها المؤسسة العربية لحقوق الإنسان، نُشرت في العام 2011 (بالتعاون مع عدالة والشبكة الأوروبية - المتوسطية لحقوق الإنسان) تقريراً يُعنى بشؤون مكانة الأقلية العربية.<sup>(39)</sup> أصدر الاتحاد الأوروبي، في أعقاب صدور التقرير ولأول مرة منذ تأسيسه، بياناً يدعو من خلاله إسرائيل إلى تكثيف الجهود لمعالجة وضع الأقلية العربية الاقتصادية والاجتماعي، لتعزيز اندماجهم في المجتمع الإسرائيلي وحماية حقوقهم.<sup>(40)</sup>

5. لجنة المتابعة العليا لشؤون المواطنين العرب، وأعضاء الكنيسة العرب: تعمل لجنة المتابعة العليا -بصفتها المظلة التي تجمع الأنشطة والفعاليات السياسية كافة- على توحيد الجهود والمساعي التي تقوم بها مؤسسات المجتمع المدني المختلفة في ما يتعلق بالمرافعة الدولية، ومحاولات التأثير على المجتمع الدولي والرأي العام العالمي. لقد خصّصت لجنة المتابعة، بعد انتخاب السيد محمد بركة رئيساً لها، قسمًا لا بأس به من نشاطها في موضوع العمل الدولي، وأجرت على أثر ذلك لقاءات عديدة مع دبلوماسيين وبرلمانيين وأحزاب سياسية، إضافة إلى مشاركتها في جلسات تابعة للأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي. تعاضمت الجهود الدولية في المؤسسات التمثيلية العربية في أعقاب تشكيل القائمة المشتركة في العام 2015 وحصولها على 13 مقعداً، لتصبح بذلك القوة الثالثة في الكنيسة. فقد قامت المشتركة ببناء لجان عمل تخصصية في مجالات عدّة، ومن بينها كانت "لجنة العلاقات الدولية" التي وقف على رأسها النائب د. يوسف جبارين. قامت لجنة العلاقات الدولية، بالتعاون مع لجنة المتابعة ومؤسسات المجتمع المدني، بتنظيم زياراتٍ ولقاءاتٍ عديدة

(37). للاطلاع على المزيد من التفاصيل بشأن الجلسة وما جاء فيها، انظر:

<http://www.panet.co.il/article/1529027>

(38). للاطلاع على المزيد من المعلومات حول المؤسسة العربية لحقوق الإنسان، انظر:

[https://www.facebook.com/pg/ArabHRA/about/?ref=page\\_internal](https://www.facebook.com/pg/ArabHRA/about/?ref=page_internal)

(39). نتالي ستانوس وآخرون، الاتحاد الأوروبي والأقلية الفلسطينية العربية في إسرائيل. كوينهاجن: والشبكة الأوروبية - المتوسطية لحقوق الإنسان، 2010.

(40). للاطلاع على المزيد بشأن الموضوع، انظروا موقع عدالة:

<https://www.adalah.org/ar/content/view/1305>

في هذا المضمار من أجل تدويل قضية المواطنين العرب الفلسطينيين في إسرائيل، ومحاولة التأثير على المؤسسات الدولية وعلى الرأي العام العالمي. إنشاء القائمة المشتركة، وتوحد غالبية الأحزاب السياسية الفاعلة في المجتمع العربي، أسهما في زيادة الاهتمام العالمي بالأقلية العربية الفلسطينية في إسرائيل، وفتحاً أمامهم سبلاً وطرقاً كانت مسدودة في السابق.<sup>(41)</sup> في هذا قال رئيس لجنة العلاقات الدولية النائب د. يوسف جبارين: "إن إسرائيل تستفيد اقتصادياً من اتفاقياتها الدولية والإقليمية، لكنّها بعيدة كل البعد عن الالتزام بمعايير حقوق الإنسان على المستوى الدولي والإقليمي. إسرائيل تصدر -مثلاً- إلى السوق الأوروبية قرابة ثلث صادراتها، لكنّها، من الجهة الأخرى، لا تلتزم بالمعايير الأوروبية لحقوق الإنسان وحقوق الأقليات القومية واللغوية، علماً أنّ بنداً أساسياً في اتفاقيات التعاون بين إسرائيل والاتحاد الأوروبيي يشمل التزاماً إسرائيلياً "بأن تحترم حقوق الإنسان والقيم الديمقراطية، داخلياً ودولياً". ولا شكّ في أنّ هذا البند من الممكن أن يشكّل أساساً قانونياً لإلزام إسرائيل بتغيير سياساتها العنصرية تجاهنا، بل كذلك لمحاسبة إسرائيل دولياً على انتهاكات حقوق المواطنين العرب فيها".<sup>(42)</sup> قامت لجنة المتابعة ولجنة العلاقات الدولية في القائمة المشتركة بالمشاركة في جلسات في مقر الأمم المتحدة في جنيف وعقد لقاءات سياسية وحقوقية مع مسؤولين أمميين وسويسريين بارزين لمناقشة أبعاد قانون القومية وإسقاطاته ومخاطره.<sup>(43)</sup> وشارك وفد من القائمة المشتركة ومؤسسات المجتمع المدني في زيارة ولقاءات سياسية في مقرّ الاتحاد الأوروبيي في بروكسل، حيث التقى الوفد بكبار المسؤولين في البرلمان الأوروبيي والمفوضية الأوروبية والدول الأعضاء،<sup>(44)</sup> فضلاً عن اللقاءات والزيارات التي يقوم بها أعضاء الكنيست العرب على نحو منفرد إلى مؤسسات عالمية، في محاولة منهم للتأثير على الرأي العام. وتتويجاً لهذا النشاط الدولي، قامت لجنة المتابعة العليا بتنظيم اليوم العالمي للتضامن مع الفلسطينيين في إسرائيل، حيث أصبح هذا اليوم تقليداً سنوياً ترافقه لقاءات دولية من أجل طرح قضايا الفلسطينيين في إسرائيل على المحافل الدولية الرسمية وغير الرسمية.<sup>(45)</sup>

(41). معاذ عبد المعطي الطلاع، مكانة القائمة المشتركة في الخارطة السياسية الإسرائيلية. داخل:

ملف رقم (9). عامان على القائمة المشتركة. حيفا: مدى الكرمل، 2017، ص 1-16.

(42). للاستزادة، اقرأ: يوسف جبارين، فقرة نوعية في المرافعة الدولية عن قضايا الفلسطينيين في الداخل، موقع مركز المنار (06.03.2018).

(43). للاطلاع على تفاصيل إضافية بشأن الوفد والأنشطة التي قام بها، انظر:

2309214/AL/AR/com.shafaqna.palestine//:http

(44). للاطلاع على المزيد من التفاصيل بشأن تركيبة الوفد واللقاءات التي قام بها، انظر:

705/view/article/ar/org.mossawa//:http

(45). للمزيد من التفاصيل:

http://www.panet.co.il/article/2052576

## القسم الخامس: المجتمع الدولي وحماية الأقليات وموقف إسرائيل تجاهها

كما أوضحنا سابقاً، مسألة تدويل قضية الأقلية العربية ومكانتها ليست شأنًا قانونيًا، بل هي قضية سياسية نظرًا لأنه في صلبها يأتي استخدام آلية إضافية ترمي إلى التأثير على السياسات الداخلية الإسرائيلية. لا يختلف رأيان في أن القانون الدولي يتضمن داخله بنودًا وقواعد قانونية تُلزم بالحفاظ على الأقليات اللغوية والثقافية وحماية حقوقهم المترتبة على ذلك مثل الأقلية العربية الفلسطينية في إسرائيل. القاعدة الدولية الأهم في هذا السياق هي المعاهدة الدولية لحقوق المدينة والسياسية (ICCPR) التي وقّعت عليها إسرائيل في العام 1966، وصادقت عليها في تشرين الأول عام 1991 وأصبحت سارية المفعول في مطلع كانون الثاني في العام 1992، وذلك بالتوازي مع المصادقة على قانون أساس كرامة الإنسان وحرّيته. تشمل الوثيقة قواعد وأسسًا تسعى للحفاظ على الأقليات أهمها البند 27 في الوثيقة الذي ينصّ على التالي:<sup>(46)</sup>

In those States in which ethnic, religious or linguistic minorities exist, persons belonging to such minorities shall not be denied the right, in community with the other members of their group, to enjoy their own culture, to profess and practise their own religion, or to use their own language.

ومن المهم الإشارة إلى أن البند 27 فسّره الأمم المتحدة على أنه يتطرق ويتناول الحقوق الجماعية لا الفردية، وعلى أنه يُلزم الدول التي صادقت على المعاهدة بالسير بموجبه وبالعمل وفقاً لما يقتضيه. هذا الالتزام ينبع من الاعتراف بهذه الحقوق على أنها حقوق إيجابية. على الرغم من عدم المصادقة عليها، هي لا تشكل جزءًا من القواعد القانونية الملزمة في القانون الإسرائيلي، ومن المهم الإشارة إلى المعاهدة:

### The 1992 Declaration on the Rights of Persons Belonging to National or Ethnic, Religious and Linguistic Minorities.

والمعاهدة The 2007 Declaration on the Rights of Indigenous Peoples. إلى جانب الـ ICCPR وبالأخصّ معاهدة العام 2007 التي تشدّد على الحقّ في الإدارة الذاتية، وعليه فإنّها تشكل قاعدة متينة تتكئ عليها الأقلية العربية

(46). انظروا أيضًا البند 2 في المعاهدة المذكورة أعلاه:

"Each State Party to the present Covenant undertakes to respect and to ensure to all individuals within its territory and subject to its jurisdiction the rights recognized in the present Covenant, without distinction of any kind, such as race, colour, sex, language, religion, political or other opinion, national or social origin, property, birth or other status."

ومطالبها الجماعية. (47)

لقد أشرنا سابقاً أنّ نقطة الارتكاز لدينا يجب أن تكون سياسية وموجهة في أجل التعاطي مع مباني القوة الداخلية والخارجية، ومع وسائل التغيير المتاحة في ظلّ مباني القوة السائدة. الإجابة عن هذا السؤال تحديداً تمرّ من خلال نقطة التوازن بين "مبدأ السيادة" و "مبدأ المسؤولية" اللذين يتعارضان في سياسة القانون الدولي. ينصّ مبدأ السيادة على أنّه لكلّ دولة معترف بها الحقّ الكامل بإدارة شؤونها الداخلية على نحوٍ مستقلّ ودون تدخّل من أيّة جهة خارجية. في المقابل، ينصّ مبدأ المسؤولية على أنّه في حالة الإخلال بالقانون الدوليّ والمسّ بحقوق الإنسان يتراجع مبدأ السيادة، ويحلّ محلّه واجب حماية حقوق الإنسان<sup>(48)</sup>. يدّعي كثيرون أنّ مبدأ السيادة يُلزم الدول أن تتحلّى بالمسؤولية، وأنّه بدونها لا يكتمل مبدأ السيادة. على سبيل المثال، يدّعي جيرمي ساركين، استناداً إلى مراجعة وثيقة الأمم المتّحدة من العام 1948، أنّ افتتاحية الوثيقة - وتحديدًا البنود: (7)<sup>(49)</sup>: (3)1 - (50)<sup>(51)</sup> تنصّ على الحفاظ على "سيادة الأفراد" لا على سيادة الدول والكيانات السياسيّة. التوتّر القائم بين مبدأ السيادة ومبدأ المساواة ينعكس أيضاً بما اصطلح على تسميته في الخطاب القانوني الدوليّ "مسؤولية الحماية والدفاع" - (The Responsibility to Protect) التي تتناول إتاحة استخدام القوة

(47). للاستزادة والتوسّع بشأن مطالب الأقلية العربية الفلسطينية في إسرائيل من وجهة نظر دولية، انظروا: يوسف جبارين، 2015. ص 267 - 279.

(48). Jeremy Sarkin, "Is the Responsibility to Protect an Accepted Norm of International Law in the Post-Libya Era? How its Third Pillar Ought to be Applied". *Groningen Journal of International Law*. 1, 2012, Available at SSRN: <https://ssrn.com/abstract=2123027>.

(49). "Nothing contained in the present Charter shall authorize the United Nations to intervene in matters which are essentially within the domestic jurisdiction of any state or shall require the Members to submit such matters to settlement under the present Charter; but this principle shall not prejudice the application of enforcement measures under Chapter VII."

(50). البند 1(3) ينصّ على أنّ أحد أهداف المعاهدة هو:

"To achieve international co-operation in solving international problems of an economic, social, cultural, or humanitarian character, and in promoting and encouraging respect for human rights and for fundamental freedoms for all without distinction as to race, sex, language, or religion;

(51). With a view to the creation of conditions of stability and well-being which are necessary for peaceful and friendly relations among nations based on respect for the principle of equal rights and self-determination of peoples, the United Nations shall promote

a. higher standards of living, full employment, and conditions of economic and social progress and development;

b. solutions of international economic, social, health, and related problems; and international cultural and educational cooperation;

c. universal respect for, and observance of, human rights and fundamental freedoms for all without distinction as to race, sex, language, or religion



خلافًا للفصل السابع في وثيقة الأمم المتحدة في حالات ارتكاب جرائم حرب. من جهة أخرى، حتى في حالات ارتكبت فيها جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية، ثمة نقاش حادّ وخلاف على الساحة السياسيّة الدوليّة بين حقوق الإنسان وواجب الحفاظ عليها من ناحية، والحقّ في الإخلال بمبدأ السيادة بواسطة التدخّل العسكريّ واستخدام القوّة من ناحية أخرى. وهناك نقاش محتدم بشأن إمكانية تفعيل هذا الخيار دون استغلاله وتوظيفه لمصلحة القوى العظمى. بناء على ذلك، بالإمكان الاستنتاج أنّه حتى في حالات القيام بإخلال شامل بحقوق الإنسان إخلالاً قد يبلغ حدّ "الجرائم بحقّ الإنسانية"، هنالك صعوبة في إقناع الأطراف المختلفة ذات الصلة بتهميش مبدأ السيادة. على الرغم من تعاضم التوجّهات القانونيّة والسياسيّة الداعمة والمساندة لحقوق الإنسان عمومًا وحقوق الأقليّات خصوصًا، يبقى "مبدأ السيادة" ذا مكانة أرفع -وعلى وجه الخصوص داخل الدول القويّة أو المدعومة من قوى عظمى أخرى كما الحال في إسرائيل.

في الحالة التي أماننا، ينعكس الالتزام بمبدأ السيادة من خلال سلوكيّات الاتّحاد الأوروبيّ وعلاقته بإسرائيل. وفي هذا السياق ذكرت "عدالة" في التقرير الذي أعدته تحت عنوان *The EU and the Palestinian Arab Minority in Israel*<sup>(52)</sup> أنّ الاتّحاد الأوروبيّ فشل في كلّ محاولات التدخّل من أجل منع أو تقليص المسّ بالحقوق السياسيّة والمدنيّة للأقليّة العربيّة الفلسطينيّة، أو المسّ بمكانتهم السياسيّة والقانونيّة على الرغم من اعترافها بالحالة المتردّية لهذه الحقوق. علاوة على هذا، ينعكس فشل الاتّحاد الأوروبيّ بقراره الهامّ الذي ينصّ على عدم اشتراط العلاقات المتبادلة مع إسرائيل بتحسين جدّي وملحوظ في حالة ووضعيّة الأقليّة العربيّة. كذلك امتنع البرلمان الأوروبيّ عن استخدام الدبلوماسية التصريحيّة (declarative diplomacy) لهذا الغرض. بالإضافة إلى ذلك، الدعم الذي يقدّمه الاتّحاد الأوروبيّ للمجتمع المدني لا يرتقي إلى درجة المساندة الكافية أو التدخّل لصالح قضايا الأقليّة وحقوقها.

## موقف إسرائيل من تدويل الصراع

المؤسّسات الإسرائيليّة الرسميّة والمنظّمات المتماهية مع فكر وممارسات حكومات إسرائيل المتعاقبة، في ما يتعلّق بتدويل الصراع، تميل إلى المبالغة في وصف النجاحات التي تحقّقها الأقليّة العربيّة الفلسطينيّة على الساحة الدوليّة، واتّهام الأنشطة الدوليّة بأنّها عدائيّة وفيها محاولة لـ "السعي من أجل التخريب وزعزعة النظام السياسيّ". في أحد التقارير الصحفيّة التي نُشرت في موقع YNET، ذُكر ما

(52). Adalah, The EU and the Palestinian Arab Minority in Israel.

[https://www.adalah.org/uploads/oldfiles/eng/Arab\\_Minority\\_Rep.pdf](https://www.adalah.org/uploads/oldfiles/eng/Arab_Minority_Rep.pdf)

يلي: "معهد الأبحاث" رثوت" حذر من تدويل العلاقات بين إسرائيل والأقلية العربية، وأوصى ببلورة سياسات واضحة تجاه الأقلية العربية، وفحص مدى تطبيق مبدأ المساواة وتوصيات لجنة أور. نُشر هذا الموقف في أعقاب الجلسة الخاصة التي عُقدت في البرلمان الأوروبي، وخلالها اتُخذ قرار بشأن إقامة "لوبي" يرمي إلى الدفاع عن حقوق الأقلية العربية في إسرائيل ومتابعة هذا الموضوع في المؤسسات التابعة للاتحاد الأوروبي.<sup>(53)</sup>

التقرير ذاك، الصادر عن معهد "رثوت"، يصنّف توجه الأقلية العربية الفلسطينية والمطالبة بتدخّل خارجي من قبل المجتمع الدولي بغير تحسّن مكانتها بأنها قضية أمن قومي لا أقل من ذلك. جاء في التقرير: "قضية العرب في إسرائيل تمرّ بمحاولات تدويل حديثة، وأمست قضية أمن قومي وسياسات خارجية لها إسقاطات وجودية من خلال تآكل الشرعية السياسية ليهودية الدولة".<sup>(54)</sup>

بدون إغفال النظر بشأن المبالغة بأهميّة المواطنين العرب وتأثيرهم على السياسة الإسرائيلية، يشير التقرير إلى أنّ هنالك توجّهاً أخذاً في التبلور ويلمح دعماً ينصّ على "الاعتراف بالمواطنين العرب كأقلية قومية ذات حقوق جماعية داخل دولة إسرائيل". ينعكس هذا التوجّه، وفقاً لمعدّي التقرير، بالأبعاد التالية:

1. لقاءات دورية وجارية بين سفراء دول أجنبية وممثلي المجتمع العربي في إسرائيل.
2. اعتراف الأمم المتحدة بمركز عدالة كمؤسسة تقدّم استشارة وبإمكانها المشاركة في المجلس الاقتصادي - الاجتماعي.
3. تنظيم جلسة نقاش حول مكانة الأقلية العربية في إسرائيل داخل البرلمان الأوروبي بمبادرة ومشاركة ممثلي مركز مساواة. جلسة النقاش أدت إلى اتّخاذ قرار تاريخي بإقامة "لوبي" لحماية حقوق الأقلية العربية في إسرائيل والتشديد على أنّ هذه القضية ستكون حاضرة في جميع الحوارات والنقاشات التي ستدور بين إسرائيل والاتحاد الأوروبي.
4. تقديم استجابات لإسرائيل من لجنة الأمم المتحدة بشأن حظر التمييز ضدّ النساء، بشأن حقوق ومكانة النساء العربيات في إسرائيل.
5. تقديم مركز عدالة تقريراً بديلاً للجنة تلك من قبل المنظّمات غير الحكومية الناشطة في إسرائيل.

(53). مأخوذ عن موقع YNET: روعي ناحمياس (26.10.2005) "ناشط يميني: أحمد الطيبي ينتهج نهجاً تخريبياً"،

<http://reut-institute.org/data/uploads/Reut%20in%20media%20Hebrew/20051026NahmiasYnetHeb.pdf>

(54). معهد رثوت، "تدويل قضية العرب في إسرائيل: من شأن داخلي إلى شأن خارجي". 2005، <http://reut-institute.org/he/Publication.aspx?PublicationId=146>

6. تقرير ائتلاف المنظمة الأورو-أوسطية لحقوق الإنسان وجّه انتقاداً لإسرائيل يتمحور في علاقتها بمواطنيها العرب.

7. قدّمت المؤسسات التي تمثّل الأقلية العربية الفلسطينية تقريراً لمفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان بشأن قانون المواطنة، وتقريراً إضافياً بشأن سياسات الكيرن كَييمت (المسؤولة عن الأراضي في إسرائيل).

8. مطالبة لجنة القضاء على التمييز في الأمم المتحدة بإلغاء قانون المواطنة.

إضافة إلى ذلك، تدويل مكانة الأقلية العربية مرتبط - في الأساس - بالاعتراف بهذه المجموعة كأقلية قومية وكجزء لا يتجزأ من الشعب العربي الفلسطيني ومشروعه السياسي. في المقابل، ترى إسرائيل أنّ مثل هذا الاعتراف يعني الاعتراف بحق منظمة التحرير الفلسطينية في التحدّث باسم هذه المجموعة وبالنيابة عنها في كلّ مسار تفاوضي يرمي إلى التوصل لتسوية سياسية وحلّ دائم، وهذا يأتي بخلاف الموقف الرسمي الإسرائيلي الذي أطلق عليه "توجّه الجدار". معنى هذا التوجّه يتلخّص في: "بناء جدار قانوني وقضائي بين العرب في إسرائيل، والدولة الفلسطينية؛ وذلك بغية منع الدولة الفلسطينية من أن تتدخّل في قضايا العرب في إسرائيل على نحو رسمي ودبلوماسي أو حتّى سياسي".<sup>(55)</sup>

علاوة على ذلك، يترتّب على هذا الاعتراف تداعيات وإسقاطات داخلية، أهمّها: الاعتراف بوجود قوميتين في إسرائيل لا قومية حصرية واحدة، الأمر الذي يؤدّي إلى زعزعة النظام السياسي - الدستوري - الهوياتي والمؤسّساتي في إسرائيل، والذي يُنظر إليه في عيون غالبية المواطنين اليهود في إسرائيل على أنّه الركيزة الأساسية والعمل من وراء إقامة دولة إسرائيل والتبرير لوجودها. بالطبع، قانون القومية كقانون أساس هو تعبير مباشر عن هذا التوجّه.

## القسم السادس: نقاش، تلخيص وتوصيات

مسألة تدويل قضية ومكانة المواطنين العرب في إسرائيل تتعلق بسلّة الأدوات والخيارات والآليات التي بواسطتها تريد الأقلية العربية تحسين مكانتها ومنجزاتها السياسية. بناءً على ذلك، الميل للتوجّه إلى الخارج، وإلى المحافل الدولية خصوصاً، تتعاظم كلّما تزايدت سياسة الإقصاء ضدّ المواطنين العرب وإخراجهم من دوائر الشرعية والتأثير السياسي التي تؤدّي إلى عرقلة السياسة العربية ومحاصرتها على يد السياسة الرسمية الإسرائيلية. ينظر المجتمع العربي إلى إستراتيجية المرافعة الدولية والتوجّه إلى المجتمع الدولي على أنّها وسيلة ناجعة هادفة وشرعية

(55). انظروا أيضًا نقاشاً بشأن مكانة المواطنين العرب في البرلمان الأوروبي:

<http://reut-institute.org/he/Publication.aspx?PublicationId=123>

في صفوف المجتمع العربي ولكنها ما زالت في مكانة ثانوية مقارنة بأدوات أخرى. من جهة أخرى، تنظر إسرائيل إلى إستراتيجية التدويل على أنها تهديد حقيقي وجدي ويتضمن اعترافاً بالعرب كأقلية قومية من قبل المجتمع الدولي، وبإمكان هذه المجموعة أن توظف هذا الاعتراف في محافل عديدة، الأمر الذي من شأنه أن يتسبب في إسقاطات وتداعيات قضائية قانونية، ولا سيما سياسية، في كل تسوية سياسية مستقبلية بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية. الاعتراف الأول يزعزع النموذج السياسي والقانوني الأحادي القومي في إسرائيل والذي يكفل سيطرة حصرية للأغلبية اليهودية على الدولة ومرافقها ومفاتيحها. أما الاعتراف الثاني، فإنه يلغي الفصل بين الفلسطينيين داخل وخارج الخط الأخضر، الفصل الذي يرمي بطبيعة الحال إلى منع التواصل وتطوير العلاقات السياسية بين المجموعتين. على الرغم من أن إسرائيل تبالغ (متعمدة - على ما يبدو) في تقييمها لنجاح تجربة التدويل التي قامت بها الأقلية العربية، ووصفها بأنها محاولات تخريبية، لكن من المهم أن نقول إنَّها محاولات متواضعة جداً. النجاح المحدود في هذه التجربة مرتبط ارتباطاً وثيقاً بسياسة القانون الدولي خلافاً للتفسير القانوني له الذي يمنح "مبدأ السيادة" أفضلية ومكانة عليا مقارنة بـ "مبدأ المسؤولية" والحاجة إلى التدخل في حالات لا تنضوي تحت "جرائم ضد الإنسانية". قوة إسرائيل وموقعها الجيو-سياسي يعيد إنتاج وتكريس مبراني القوة التي تصعب من إمكانات التدويل التي عالجناها في التقرير الذي أمامنا.

## توصيات

1. الانتقال والتركيز على الأدوات والمفاهيم في سياسة القانون الدولي، لا على تفسير القانون الدولي وتطبيقه.
2. جمع كل المؤسسات الناشطة في جانب المرافعة الدولية في صفوف الأقلية العربية الفلسطينية تحت إطار واحد يهدف إلى توحيد الجهود أمام المؤسسات الدولية وإضفاء صفة تمثيلية - جمعية على هذا الإطار.
3. المبادرة إلى تنظيم أيام تفكير إستراتيجي تتناول موضوع العمل الدولي، وبناء خطة عمل مرتبطة بأهداف واضحة وجدول زمني محدد بمشاركة جميع الفاعلين في هذا المضمار.
4. توحيد جهود التدويل في البرلمان الأوروبي وبناء "سفارة" ثابتة تعمل هناك بصورة دائمة.
5. إجراء تقييم معمق للنشاط السابق في مجال المرافعة الدولية، مع التشديد على مواطن الضعف، ومواطن القوة، والتهديدات الراهنة، والفرص السانحة.

6. القيام بدراسة لتجارب أقليّات قوميّة أخرى في العالم في مجال المرافعة الدوليّة والعمل الدوليّ، والتعلّم من هذه التجارب بواسطة أبحاث عمليّة مقارنة ومن خلال زيارات تعليميّة متبادلة.
7. بناء دورة "متدريين للعمل الدوليّ" تهدف إلى تأهيل رعييل الشبّان من المحامين والحقوقيين والعاملين في هذا المجال أمام المؤسّسات الدوليّة، وأمام الإعلام العالميّ، تتضمّن زيارات إلى الخارج وإجراء "فترة تدريبية" في إحدى المؤسّسات التي تُعنى بهذا الشأن.
8. كتابة تقرير متابعة للنشاط في العمل الدوليّ كلّ عام أو عامين، مع التشديد على النجاحات والإخفاقات.
9. بناء معادلة متوازنة بين العمل السياسيّ الميدانيّ، والعمل السياسيّ البرلمانيّ، والعمل السياسيّ الدوليّ -بعيداً عن معادلة التعويض السائدة اليوم.

